CLIENT : E S B
PUBLICATION : AKHBAR AL KHALEEJ
DATE : 26/6/1997

GULF HILL & KNOWLTON
PRESS CLIPPINGS

Minister of Labour announces:
Ministry of Labour pays BD1200 for each Bahraini trainer

وزير العمل يعلن:

الوزارة تدفع ١٢٠٠ دينار عن كل بحريني يتم تدريبه على العمل

المشروع يستوعب ٢٠٠٠ خريج سنويا في بدايته

كتب ـ لطفي نصر

في اجتماع موسع عقده وزير العمل والشئون الاجتماعية الاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة امس مع عدد كبير من الشخصيات الوطنية ذات العلاقة بموضوع تشغيل وتدريب وتوظيف ابناء البلاد وذلك بقاعة الاجتماعات بالوزارة.. طرح الوزير مشروعا وطنيا وعمليا جديدا يهدف الى توظيف وتدريب ابناء البلاد في مواقع العمل في نفس الوقت.

يقضي المشروع الذي اطلق عليه «برنامج التشغيل والتدريب» بتشغيل ٢٠٠٠ بحريني من حديثي التخرج سنويا واتاحة فرصة التدريب لهم بمواقع العمل حيث سيقوم المجلس الاعلى للتدريب بدفع ١٢٠٠ دينار عن كل عامل تتاح له الفرصة للتدريب على العمل .. وتكون الشركات غير ملزمة بالتوظيف .. المهم ان يتم التدريب الكامل تحت اشراف وزارة العمل.. بحيث يدفع هذا المبلغ على دفعتين كل دفعة ٦٠٠ دينار وان يحصل المتدرب على راتب من صاحب العمل.

وقال ان هذا البرنامج سيخضع لرقابة واشراف وزارة العمل التي ستحدد مهن ووظائف محددة يتم التدريب عليها ويحتاج اليها سوق العمل.

وبمقتضى هذا البرنامج تقوم الشركة التي يتدرب فيها الخريج بمنحه شهادة معتمدة معترفا بها.. ويكون للمتدرب حرية العمل في نفس الجهة او في اي جهة اخرى بعد اكتمال تدريبه.

وقال الوزير ان عدد ٢٠٠٠ متدرب سنويا يجيء على سبيل البداية لكن البرنامج سيتطور في السنوات القادمة وسيشهد اعدادا اكبر من الخريجين من ابناء البلاد.

وقال: ان الـ ١٢٠٠ دينار هي جزء من تكلفة التدريب لكن في معظم الحالات قد يتكلف المتدرب مبالغ إكبر وهذا واجب وطني على كل شركة بحرينية.

وقال الوزير: ان حوالي ٦٢٠٠ من الخريجين والمتسربين يحاولون الدخول الى سوق العمل سنويا.. وسيرتفع هذا العدد الى ٦٩٠٠ سنة ٢٠٠٠، وتتوافر لطالبي العمل الآن ٣٠٠٠ فرصة عمل... والباقي لا تتوافر لهم هذه الفرصة.. وهذا المشروع يتيح الفرصة لـ ٢٠٠٠ منهم للتشغيل والتدريب .. وستعين ادارة داخل الوزارة للاشراف على هذا المشروع ومتابعته حتى يحقق اهدافه.

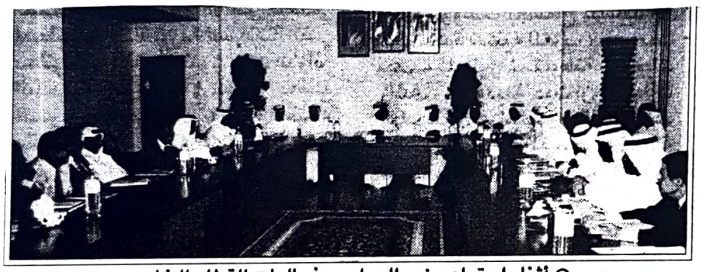

○ أثناء اجتماع وزير العمل مع فعاليات القطاع الخاص

وقال الوزير: ان هناك برامج اخرى غير هذا المشروع لتوفير التدريب والتوظيف لابناء البحرين سواء من خلال معاهد ومراكز التدريب، او الاحلال والبحرنة وغيرها حتى نحقق الاهداف الوطنية المنشودة.. فشركات القطاع الخاص ملتزمة بزيادة عدد موظفيها من البحرينيين سنويا بمقدار ٥٪ سنويا.. ولابد من ان نعمل جميعا على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

وقال: ليس هذا المشروع هو كل خطة التدريب بالدولة لان خطة التدريب العامة بالدولة كبيرة وطموحة ولها عدة اذرع وهذا المشروع هو عبارة عن ذراع واحدة منها.. ويوجد الآن مجلسان نوعيان للتدريب في قطاع المصارف والفندقة.. وسيرتفع هذا العدد الى ٤ مجالس حيث سينشأ قريبا مجلسان نوعيان: احدهما في قطاع الذهب والمجوهرات والثاني في قطاع المقاولات الانشائية.

وقال وزير العمل: اننا ننطلق نحو هذا المشروع من حقيقة ان التدريب هو مسئولية القطاع الخاص وليس مسئولية الحكومة.. ومن مسئولية القطاع الخاص توفير فرص العمل لابناء البلاد.. والوزارة تشرف على تحقيق هذه الاهداف والالتزامات.

وقد بارك اصحاب العمل الحاضرون في الاجتماع هذا المشروع الذي سينظره المجلس الاعلى للتدريب في اول يوليو على ضوء الملاحظات التي ابداها الحاضرون.

وقد حضر الاجتماع الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة وكيل وزارة العمل المساعد لشئون العمل، وعبدالرحمن الزياني الوكيل المساعد لشئون التدريب، وصادق الشهابي الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية والدكتور ناجي أحمد مدير معهد البحرين للتدريب وعبدالله بوخلف السادة مدير ادارة الاستخدام وعدد من المسئولين بالوزارة.